مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

آية الله السيد علي السيستاني الواقعية الإسلامية..السلام والأمن في العراق

مجموعة باحثين

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص

في خضم التطورات والأزمات التي شهدها العراق، سجلت المرجعية الدينية في النجف الأشرف، دوراً بارزاً جداً في إعادة الهدوء والاستقرار والسلام إليه. في غضون ذلك، فقد كان لآية الله السيد السيستاني على وجه الخصوص موقعه الاستراتيجي الذي برز في ظل التحديات الأخيرة، ويعود ذلك إلى شخصيته العظيمة وحضورها الميداني المؤثر في حركة المجتمع وما بذله من أجل تحقيق مصلحة البلاد. السؤال الرئيس لهذه الدراسة هو عن دور سماحته في إرساء السلام والوئام والأمن القومي داخل العراق، وكذلك في السياسة الخارجية السلمية لهذا البلد مع الدول الأخرى. تظهر نتائج الدراسة أن آية الله السيد السيستاني قد حقق مزيجاً فعالاً وهادفاً من المبادئ الإسلامية ومعايير المجتمع الدولي المقبولة لتحقيق المثل الأعلى السياسي الذي مكّن من إرساء وتعزيز مبدأ السلام في العراق وعلاقاته الخارجية.

المقدمة

تبيين مشكلة البحث: لطالما كان حزب البعث العراقي البائد شديد الحساسية تجاه الأنشطة السياسية ويعارضها بشدة. لذلك يُلاحظ أن نشاطات المراجع الدينية تنحصر فقط في المجالات الداخلية وشؤون الحوزات الدينية. من هذا المنظور، فقد دخل آية الله السيد السيستاني عملياً إلى الساحة السياسية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار / مارس 2003، وقدم بداية النصائح للمسؤولين والمواطنين العراقيين. بُنيت سياسة سماحته في هذا المقطع الزمني على ضرورة إقامة حكومة مدنية في العراق، علماً أنه يرى أن الحكومة المدنية هي التي ترمي إلى حل سياسي اجتماعي، يوفر ظروفاً وأجواء يعيش الناس فيها معاً في أمن وسلام، ويمكن لكل دين أن يمارس شعائره وحقوقه بحرية كاملة. يرمي هذا المقال إلى معرفة وتحليل نهج هذا المرجع العظيم في قيادة العملية السياسة نحو السلام والتعايش السلمي بين مختلف الجماعات العرقية والأحزاب والمجموعات الدينية في المجتمع العراقي.

أهمية الدراسة وضورتها:

تُعدُّ هذه الدراسة ذات أهمية نظرية وعملية من حيث المبادئ والقواعد السلوكية لأحد كبار مراجع الدين الشيعة فيما يتعلق بمسألة الحكم في العراق. تشير الأهمية النظرية إلى التفسير الذي أعطاه للسياسة والحكومة، وتعود الأهمية العملية إلى نمط سلوكه في إدارة التطورات في العراق وقضايا أخرى في العالم الإسلامي، التي يمكن أن تستخدمها المجتمعات الأخرى.

إنَّ عدم الالتفات إلى النموذج النظري والعملي لشخصيات بارزة مثل آية الله السيستاني يمكن أن يمهد الطريق لظهور وترويج نزعات متطرفة في مجال السياسة الداخلية والخارجية. وعليه فإن الدراسة الحالية لها ضرورة استراتيجية ويمكن أن تكون بديلاً إسلامياً جيداً للتيارات الفكرية المتطرفة.

أهداف الدراسة:

الهدف الأساس لهذه الدراسة هو تعزيز خطاب السياسة الإسلامية وإبراز قدرات التفكير الاستراتيجي الشيعي لإدارة التطورات في المنطقة بشكل فعال والمساهمة في حفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتراف بالنظام الفكري لآية الله السيستاني وتعزيز الخبرات في بلدنا لإجراء تحليل واقعي للتطورات في المجتمع العراقي، يَعدُّهما المؤلفون هدفين فرعيين في هذه الدراسة.

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس للبحث هو: ما الدور الذي قام به آية الله السيستاني كمرجع ديني في التطورات الداخلية والسياسة الخارجية للعراق؟ في هذا الصدد، أثيرت الأسئلة الفرعية التالية: ما هي مبادئ الواقعية التقليدية؟ ما هي المبادئ التي تحكم الواقعية الإسلامية؟

الفرضية:

لعب آية الله السيستاني دوراً فاعلاً في إرساء الاستقرار والأمن والوئام الوطني داخل العراق من خلال الاعتماد على الفقه الديني في مناقشة التعايش السلمي. واعتماداً على مبدأ أصالة السلام وأولوية التفاعل ومراعاة المعايير الدولية، فقد عزز العلاقات السلمية لهذا البلد مع الدول الأخرى.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج النظري التطبيقي وقد اتبع الباحثون منهجاً وصفياً - تحليلياً. في مجال جمع البيانات تم استخدام الأسلوب الوثائقي، ولتحليل البيانات، استخدموا النموذج التحليلي المقترح من قبل المؤلفين والذي يعتمد على أساس النظرية الواقعية الإسلامية.

الركائز المفاهيمية

بالنظر إلى ضرورة خلق أفق تحليلي مشترك في هذا القسم يتم عرض الركائز المفاهيمية للبحث على النحو التالي:

أ. المرجعية: تعني هذه الكلمة بمعناها العام الوصول إلى موقع الخبير المشروع والمرخص في شؤون الناس الدينية، مما يدل على خروج الفرد من مقام التقليد. ضرورة الوصول إلى هذا المستوى هو الاجتهاد، والذي تم ذكره كأسلوب محدد في استنباط الأحكام الدينية بناءً على المصادر الرئيسة في مختلف الموضوعات (قاسمى، 1388، ص. 113).

ب. الفقه / التفقه: المعنى اللغوي لمفردة الفقه هو العلم والفهم. من وجهة نظر أغلب المتخصصين، فقد وصفوا الفقه بمثابة العلم بالأحكام الفرعية من خلال الاعتماد على المصادر والأدلة التفصيلية (نوري، 1379، ص. 2-4).

ج. السلم: هناك عدة تعريفات لمفهوم السلم. هذه التعريفات سلبية في الغالب وتستند إلى نفي الحرب. «السلم هو حالة الاطمئنان والاستقرار الداخلي في البلد وكون العلاقات طبيعية مع الدول الأخرى، وغياب الحرب وغياب نظام التهديد» (آقا بخشى، 1363، ص. 192).

د. الأمن: الأمن ظاهرة إدراكية ومشاعرية تدل على عدم وجود تهديد لمصالح الشخص. ولتحقيق ذلك يجب خلق الثقة في أذهان الجماهير ورجال الدولة وصناع القرار بأن وجود الأمن اللازم لمواصلة العيش من دون هموم. من الواضح أن العوامل الخارجية متورطة بشكل مباشر في ظهور هذا الإدراك والشعور (قاسمي، 1389، ص. 14).

هـ. الأعراف والقواعد الدولية: المعايير والقواعد الدولية هي مفاهيم اجتماعية تنشأ على إثر التفاعل بين اللاعبين الدوليين وتُعدُّ سلوكاً عرفياً بين الدول، وإذا ضاع سياقها الاجتماعي، فإنها تختفي تدريجياً. تسمح الأعراف للحكومات بتبرير سلوكها وبتوفير أداة بيد المجتمع الدولي لتقييم مزاعم الحكومات (يزدان فام، 1387، ص. 759-790).

الأسس النظرية: تشكل الواقعية الإسلامية، الواقعية التقليدية الرئيسة والقديمة التي سادت العلاقات الدولية. في هذه الدراسة وإلى جانب التعرف على مبادئ الواقعية الكلاسيكية، تتم الإشارة إلى تفسير الواقعية الإسلامية، التي كانت أساساً لتحليل ودراسة شخصية آية الله السيد السيستاني وسلوكه.

الواقعية الكلاسيكية

مبادئ الواقعية المهمة التي تم التأكيد عليها في النهج الكلاسيكي عبارة عن:

الأصل (1): وجود «حقائق سياسية مستقلة»

الواقعية هي إحدى المدارس القائمة على العقلانية من أجل تحديد الواقع السياسي. وهذا يعني أن الواقع السياسي لدى أصحاب هذه النظرية يستقل عن العقل البشري في العالم الخارجي، وهو واقع يخضع لقواعد يمكن معرفتها بمساعدة العقل والعلم التجريبي. تقع قدرة العقل البشري على معرفة الواقع بشكل مستقل عن العقل في صميم النظرية الإدراكية الواقعية الكلاسيكية (سليمي، 1391، ص. 51).

المبدأ (2): أصل الصراع

من وجهة نظر أصحاب الرؤية الواقعية، يُعدُّ مبدأ "الصراع" أساساً للعلاقات الدولية التي يعد من مصاديقها "الصراع" بين القوى العظمى من أجل الهيمنة والأمن . لذلك تعود هذه القوى والصراعات إلى حقيقة أن السبب الرئيس لجميع الأحداث والقرارات هو الحكومات (Dunoff, 2000, p.67).

المبدأ (3): نقد «الالتزام القانوني الأخلاقي»

تنكر المدرسة الواقعية أن المبادئ الأخلاقية العالمية يمكن تعميمها على أفعال الدول وبالتالي تنتقد الالتزام الأخلاقي أساساً. وهكذا فإن الاتفاقيات الدولية يتم التصويت والاتفاق عليها بسبب طبيعتها المفيدة لكلا الطرفين. لذلك عندما يكون في الامتثال للقانون الدولي تأثير مباشر على القوة النسبية للدول المعنية، تتحول القضية إلى صراع على السلطة. طريقة التفكير هذه هي أساس مدمر للقانون الدولي والأخلاق (Scott Henson, 2005, p. 27).

الواقعية الإسلامية

بناءً على آراء الشريعة الإسلامية والمفكرين المسلمين، تقوم الواقعية الإسلامية على المبادئ التالية:

المبدأ (1) مركزية دور المؤثرين واللاعبين الأساسيين

ووَفقاً لهذا المبدأ، فإن دور الفاعلين في تكوين الظواهر السياسية وتطويرها مهم ويشكل إلى حدٍ كبير طبيعة أهدافهم التي تترتب عليها. إنطلاقاً من هذه الرؤية فإن اللاعبين الأساسيين الذين يجب أخذهم بعين الاعتبار في تطورات العراق هُم: المرجعية الدينية والحوزة العلمية والنخب والشعب وشخص آية الله السيد السيستاني.

المبدأ (2) «السلام» مصلحة مشتركة وعامة

تؤكد الواقعية الإسلامية على الأخلاق ومعاييرها. إن دعوة القرآن الكريم للتعايش السلمي على أساس القواسم المشتركة (آل عمران/الآية 14) والمبادرات الدولية للنبي الكريم صلى الله عليه وآله هي علامة على اهتمام الإسلام بإقامة العلاقات الدولية ودور القانون الدولي في تنظيم العلاقات الدولية. (لوبون وزيدان، 1990). تظهر حالات كهذه أن السعي وراء تحقيق المصالح في العلاقات الدولية أمر مشروع من خلال قبول «أصالة السلام» وترسيخها. وعليه فالحرب ضرورة وحل نهائي، وليست إلا دفاعاً مشروعاً. هذا هو السبب في أن مؤسسة حفظ السلام تقوم على مبادئ مهمة مثل عدم الظلم ورفض الاضطهاد؛ مبادئ مهمة تم تأكيدها في الخطاب الإسلامي وعُدَّت أساس الإيمان (سجادى، 1381، ص. 12).

المبدأ (3): أهمية الدعم القانوني للسلام والأمن

إلى جانب تأكيد مبدأ السلام من قبل هذه المجموعة من العلماء، يمكننا أن نشير إلى مجموعة واسعة من المبادئ تحت عنوان القانون الدولي الإسلامي التي تدعم السلام والسعي لتحقيقه بشكل كامل. من هذا المنظور، يقوم القانون الإسلامي الدولي على مبادئ قرآنية. ومن الأمثلة على هذه المبادئ: مساواة المجتمعات (النساء/الآية 1 والحجرات/الآية 13)، ونفي الهيمنة ونفي السبيل (التوبة/الآيات 93-91، النساء/الآيات 36 و90 و161 والشورى/الآية 61)، الوفاء بالعهد، والتفاهم، وعدم التدخل في تحديد مصير الآخرين (الغاشية/الآيات 21-22)، العلاقات الأخوية الواسعة في

المجتمع الإسلامي (الحجرات/الآية 10)؛ المواجهة مع الأعداء (الممتحنة/الآية 9 والبقرة / الآية 192)؛ العلاقات السلمية مع غير المسلمين المسالمين (الممتحنة / الآية 8)؛ أولوية العلاقات مع المسلمين (آل عمران/الآية 28)؛ مصداقية أهل الكتاب (الحج/الآية 22) وأخيراً سيرة الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله) التي تمثل تطبيق كل هذه المبادئ في حالات خاصة (شيرخاني، 2002).

المبدأ (4) العقلانية:

من وجهة النظر الإسلامية، فإن للسياسة معنى خاصاً لا يمكن مساواته بسياسات القوة لدى «هوبز» أو سياسات «كانط» المثالية. على الرغم من أن السياسة في هذه المدرسة تقوم على المبادئ القيمية وتسعى إلى تحقيق أهداف كبيرة تؤدي إلى رفاهية الفرد والمجتمع في الدنيا والآخرة؛ لكنها في نفس الوقت سياسة واقعية وحساسة ونشطة تماماً وَفقاً لظروف ومتطلبات الزمان والمكان. إن العامل الذي يسمح للسياسة الإسلامية بأن تكون نشطة ومحدثة هو العقلانية. بمعنى آخر تشكل العقلانية عنصراً مهماً في الواقعية الإسلامية يؤدي إلى الاعتدال والسلوك المناسب (نک. علي اكبرزاده، 1398).

المبدأ (5) مراعاة الشروط والمتطلبات

من وجهة نظر الواقعية الإسلامية، فإن المعرفة ومراقبة وتحليل الظروف الزمانية والمكانية ضرورية لفهم الظواهر السياسية وإدارتها. بمعنى آخر، فإن هذه المجموعة من المفكرين الإسلاميين، مع إيمانهم بالمبادئ الأساسية وسيادتها على العلاقات السياسية، لكنها تعتقد أن طريقة عمل هذه المبادئ تحددها الظروف والملابسات. لذلك، يعد تحليل الظروف البيئية أمراً ضرورياً لإرساء وتعزيز السلام والأمن (سجادى، 1381، ص. 12).

المبدأ (6) المشاركة الاجتماعية

من منظور الواقعية الإسلامية، تُعَدُّ القوة الاجتماعية مصدراً مهماً وفعالاً في ترسيخ الأمن والسلام والحفاظ عليهما. لذلك، تم اقتراح مشاركة الناس كمبدأ استراتيجي، والذي بموجبه وفي ظل اعترافه بكرامة الفرد يرى أن أفضل آلية للدفاع عنها هي العقل الجماعي، الذي يمنع هيمنة الاستبداد الداخلي والخارجي، وأن نظام الأمن الجماعي الناشئ عن مشاركة الناس، هو بحد ذاته عامل في إرساء السلام والهدوء الدائمين (نک. ايزدهى، 1397، ص50-58).

والآن بالنظر إلى التفسيرات المذكورة أعلاه، يمكن رسم نمط التحليل للدراسة الحالية على النحو التالي. وفق هذا النموذج، من الضروري تحليل دور آية الله السيد السيستاني في ستة مجالات:

الرسم رقم (1): نموذج تحليل السلم والأمن وفق منهج الواقعية الإسلامية

تحليل موقف رجال الدين والمرجعيات الشيعية في تطورات المجتمع العراقي

يُعدُّ الفاعلون والمؤثرون هم الجهة الأولى والنموذج المقترح الذي يتم دراستها في تطورات المجتمع العراقي. على الرغم من أن هناك جهات فاعلة كثيرة في هذه التطورات، إلا أنه سنركز في مقالنا هذا على دور آية الله السيد السيستاني ورجال الدين العراقيين.

دراسة شخصية آية الله السيستاني

آية الله السيد علي السيستاني ينتمي إلى مدرسة النجف الأشرف. لذلك فإن معرفة المبادئ التي تحكم هذه المدرسة لها تأثير مباشر على تحليل مكونات شخصيته. ومن أهم هذه المبادئ:

أ. تعدد وتنوع الرؤى والمواقف: حوزة النجف الأشرف هي مؤسسة علمية قبل كل شيئ، إنما يجعل المؤسسات العلمية تتفاوت فيما بينها هو هدف ونهج هذه المؤسسات في مجال العلوم. إن النظام التعليمي السائد في حوزة النجف الأشرف العلمية باعتبارها مؤسسة للإنتاج العلمي هو نظام متخصص يعتمد على مئات السنين من الخبرة في تدريس وتعليم كبار العلماء إلى جانب تقاليدها الخاصة. على الرغم من أن الفقه وأصول الفقه هما المحوران الرئيسان في الدراسات العلمية في النجف الأشرف، إلا أنه في القرون القليلة الماضية، تطورت المدارس المختلفة إلى جانب بعضها البعض وقدمت شخصيات بارزة إلى العالم الإسلامي[1]. إن هذا التنوع والاستيعاب الكبير في اختيار كيفية المواجهة مع الأزمات السياسية والاجتماعية دليل على مستوى الاستيعاب الكبير الذي يحظى به الفقه الشيعي ومؤسسة المرجعية الدينية.

ب. المنهج المقارن والشامل: بحسب تصنيف أساتذة النجف الأشرف، فإن آية الله السيد الخوئي (ره) وكما يروى من دروسه ومبادئه الفقهية، فإنها في الغالب استمرار لمدرسة المحقق النائيني. يُعرف عن الشهيد الصدر بأنه استمرار لمدرسة المحقق العراقي، ويُعرف آية الله السيد محمد روحاني بأنه استمرار لمدرسة المحقق الأصفهاني(الكمباني)[2]. في هذا الإطار، لم يتم وضع آية الله السيستاني على طول مدرسة معينة، بل إنه سعى إلى عرض قضاياه بنظرة مقارنة على مدارس مشهد وقم والنجف[3].

ج. الاعتدال: وجود الاعتدال في الفتوى والتوازن في التعامل مع الآخرين، من سمات مدرسة النجف الاشرف. ويعتبر كبار مدينة النجف الأشرف الشيعة مدرسة للاعتدال ويعتقدون أن الأساس هو الكتاب وسنة النبي الأكرم (ص) والفقه يدور حول هاتين القاعدتين ويجب على الفقيه أن يكون له سبب قوي لفتواه في الكتاب والحديث ضمن اعتبار الشروط المطلوبة لإصدار الروايات الشريفة. هذا الاعتدال يجعل الارتباط مع الأديان الأخرى أو الفقه المعاصر أو الحاجة إلى الحوار بين الأديان أقل حساسية تجاههم.

1.www.khabaronline.ir/ : نک. فاتح

2. https://fa.shafaqna.com/news/62551

3. http://www.sistani.org/persian/data/

كما توضح سيرته الذاتية بالتفصيل كيف استطاع نقل نظريات مختلف العلماء إلى مجالات أخرى وبطريقة يوسع ويقوي هذه الروابط الفكرية والفقهية[4].

د. الاستقرار: تاريخياً فقد تزامنت فترة مرجعية آية الله السيستاني مع حكم حزب البعث في العراق. وبالنظر إلى السياسات العدائية لحزب البعث ضد الأحزاب والجماعات الدينية، وخاصة تشددها ضد الشيعة، فإننا نشهد فرض نوع من العزلة على المرجعية الدينية وحصر أنشطتها في أجزاء معينة من الشؤون الداخلية والدينية.

وهذا هو السبب وراء اختيار آية الله السيستاني خيار العزلة لمايقرب من ستة وعشرين سنة سعياً منه وراء المصالح العليا للإسلام والظروف الخاصة للمسلمين في العراق. ويرى بعض العلماء أن هذا الاختيار كان السبب الرئيس لحماية الحوزات العلمية في النجف الأشرف وصيانتها من الاستبداد الغاشم في تلك الفترة الخطيرة. وبهذا التفسير يجب تحليل الاختلاف في أداء المراجع الشيعية العراقية ضد المستعمرين بناءً على عنصر الزمان والمكان وقدرة الفقه الشيعي.

كان صدام حسين يخشى دائماً من نفوذ الشيعة ويتبع في بعض الأحيان سياسات القمع والمقاطعة بحقهم. وقد بلغت سياسات صدام حسين المعادية للشيعة إلى أوجها بعد قمعه للإنتفاضة الشعبانية في العراق (غرایاق زندی، 1389، ص. 47).

وفقاً لرؤية آية الله السيستاني فإن العلماء ومراجع الدين يؤدون دوراً فعالاً في التطورات التي يشهدها المجتمع العراقي، وقد كانوا دائماً مصدراً مؤثراً في هذا المجال. على سبيل المثال، يمكن أن نذكر دور المرجعية الدينية في جلب الناس إلى الساحة، وهو ما يُظهر، بحسب بعض المحللين، أن المرجعية هي مصدر السلطة الأكثر وثوقاً وأهمها في العراق[5]. كما يرى سماحته أن «المرجعية الدينية» ليس شرطاً للإمساك بزمام إدارة الحكومة الإسلامية ويُعدُّ دورها مقصوراً على «الإشراف» و«التوجيه». وعليه، يرى أن المرجعية لا تدخل الساحة السياسية إلا في حالات خاصة وحرجة[6].

4. https://www.cgie.org.ir/fa/news/212212/

5.https://www.nytimes.com2008/02/20/

6. https://www.sistani.org/arabic/statement/25924/

تحليل مكانة المصالح الوطنية العراقية

لقد شدد السفير الأمريكي السابق لدى العراق في مذكرة له على أن مشاكل العراق لا يمكن حلها من دون آراء المرجعية الشيعية العراقية[7]. يشير هذا التحليل إلى الدور الفعال لآية الله السيد السيستاني في تحديد وتأمين المصالح الوطنية لهذا البلد. وفيما يتعلق ببعض القضايا المهمة في السياسة الخارجية العراقية، فقد أصدر توجيهات يظهر تحليلها أنها تعتمد على مبدأ تأمين المصالح الوطنية لهذا البلد.

على سبيل المثال، يمكن ذكر ما يلي:

1. لقد وجه سماحته الحكومة العراقية مراراً وتكراراً بإقامة علاقة وثيقة مع الدول العربية. رئيس العراق آنذاك فؤاد معصوم وبعد لقائه مع آية الله السيد السيستاني وقبل سفره إلى الرياض، أعلن أنه توصل إلى اتفاق مع المرجعية الدينية على توسيع العلاقات مع دول الجوار.

2. في توجيه لسماحته بخصوص تقوية العلاقات بين العراق والسعودية أثار نقاطاً تشير إلى اهتمامه بمكانة المصالح الوطنية عنده، بحيث دعم تقوية تلك العلاقات كونها تخدم المصالح الوطنية للشعب العراقي[8].

3. كما تؤكد تصريحات آية الله السيد السيستاني المحددة لأردوغان هذا المعنى. فخلال زيارة قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى النجف الأشرف عام 2011 ولقائه بالسيد السيستاني ومناقشة قضايا مختلفة، تحدث سماحة السيد معه حول الخلاف القائم على المياه بين تركيا والعراق، وقد سعى إلى معالجة مخاوف المرجعية الدينية في مختلف القضايا.

4. المبعوث الأممي الخاص للعراق وبعد لقائه مع آية الله السيد السيستاني قال عن رؤية السيد: « إن آية الله السيستاني لديه نظرة إيجابية لخطة الأمم المتحدة ويَعدُّها في مصلحة العراق ويدعم تنفيذ الإصلاحات في غضون فترة زمنية معقولة[9]».

7.http//www.politico.com/magazine/story/2

8. https://www.asriran.com/fa/news/465954

9. http://www.atlanticcouncil.org/menasource/

5. شدد آية الله السيستاني على الحاجة إلى تعزيز مشاركة العراق العالمية وعَدَّها وسيلة لتأكيد المصالح الوطنية. لقاء البابا وآية الله السيستاني في 6 مارس 2021 كان نقطة انطلاق للتفاعل والحوار. وكان هذا الاجتماع تعبيراً عن المبادئ الفقهية لآية الله السيستاني. وهذا يعني أن مبادئه الفقهية قد تسببت في عقد مثل هذا الاجتماع المهم. كما أن التشديد على ضرورة وجود وحماية التعايش السلمي أمر واضح في دروسه ومناقشاته الفقهية[10].

6. لقد قدم آية الله السيستاني الحفاظ على وحدة العراق وتماسكه كمصلحة مهمة وتم التأكيد عليها في مواقف مختلفة. إنه يرى أن وحدة المجتمع العراقي تعتمد على حياة سلمية تقوم على الاحترام المتبادل بين جميع الطوائف الدينية والعرقية. وهذا النهج متجذر في فقهه السياسي وقد لعب دوراً كبيراً في تعزيز الوحدة الوطنية. على سبيل المثال، على الرغم من سقوط نظام صدام، وافتقاد الأقلية العربية السنية لزمام الدولة وتوفير الأرضية المناسبة لقيام الشيعة بالتعويض والانتقام من السنة، لكن آية الله السيد السيستاني في تلك الظروف ألزم الحكومة العراقية بالحفاظ على أمن جميع العراقيين بغض النظر عن انتمائهم العرقي والديني والفكري، ودعا إلى التفاعل السلمي والتعايش بين الشيعة والسنة والحوار الهادئ، واللقاءات المباشرة وغير المباشرة فقط واعتبارها أفضل حل لتسوية أي مشاكل أو خلافات محتملة. ثمة علاقات وطيدة بين الجماعات العلمانية والقومية العراقية مع السيد السيستاني وذلك بالرغم من مما تتصوره تلك الجماعات بخصوص العلاقة بين الدين والسياسة وموقف رجال الدين في هذا المجال، مما يشير إلى مدى تأثير آراء سماحته في المجتمع العراقي (حاجي يوسفي وعارف نجاد، 1390، ص. 4).

رداً على تصرفات بعض الأشخاص الذين حاولوا الاستيلاء على مساجد السنة وطرد أئمتها، فقد استنكر السيد السيستاني هذا العمل وقال «إن هذا العمل مدان بشدة وعليهم إيقاف هذه الاعتداءات وضمان أمن أئمة هذه المساجد وإعادتهم إلى المساجد بكل عزة واحترام» (قاسمي، 1388، ص. 17).

من خلال التأمل في مثل هذه المواقف، يمكن للمرء أن يرى بوضوح تأثر الفاعلين الأجانب في سياسة العراق الدولية لتوجهات السيد السيستاني، وكيف أنه أولى اهتماماً خاصاً لمصالح العراق الوطنية.

10.http://www.sistani.org/persian/statement/26511

الدعم القانوني للسلام والأمن

بالنظر إلى وجهات النظر التي قدمها آية الله السيستاني وفي إطار الحديث عن الأمن والسلام يمكن تحديد بُعدين قانونيين مهمين:

القيود القانونية للحكومة

باعتبار أن توفير الأمن أمر مهم لتحقيق السلام والمصالح المادية والروحية للشعب، فإن الأمن من وجهة نظر السيد السيستاني يكون معتمداً على الإجراءات العادلة للحكومة، وبذلك فلا يسمح للحكومة وبحجة استتباب الأمن، أن تمنع الناس من التمتع بحقوقهم المختلفة، وفي نفس الوقت الحكومة ملزمة بالعمل في إطار الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور (حاجى يوسفى وعارف نژاد، 1390، ص. 6).

الأمن العام والتوجه نحو سيادة القانون

من وجهة نظر آية الله السيستاني، فإن تحقيق الأمن الذي يُعدُّ سبباً للتواصل بين الحكومة والشعب، له علاقة متبادلة مع إرادة الشعب ولا يتم تقديمه عبثاً. نتيجة للعلاقة بين الحكومة والشعب، يتحقق للحدود والثغور معنى الأمن ويستحق كل أفراد المجتمع أن يتمتعوا به، ولا ينبغي أن تتقدم فئة أو جماعة أو عرق أو طائفة على الآخرين.

يتحقق هذا الأمن عندما يخضع الجميع لنفس القانون ولا يعدّون أنفسهم فوقه وأن يكون الحكم النهائي بيد الدولة على الإطلاق ويجب أن يتم تخويلها مهمة الشؤون القضائية والتنفيذية في البلاد. لهذا السبب فقد استنكر السيد السيستاني وفي مواقف مختلفة أولئك الذين يغضون الطرف بذرائع مختلفة عن صلاحيات الحكومة ويقومون بالتشكيك في شرعيتها (حاجى يوسفى وعار فنژاد، 1390، ص. 6).

نموذج التحليل السياسي وموقف «العقلانية»

يعود تركيز منهج آية الله السيستاني في تحليل وإدارة قضايا العراق الكبرى، إلى حد بعيد إلى نمط تحليله العقلاني. إذ يمكن العثور على سبب هذا التحليل عند مناقشة «حجية العقل». إن حجية العقل من وجهة نظر الشيعة هي تأكيد الحكم وقطعيته فيما إذا كان متوافقاً مع الأطر

العقلية. يكثر استعمال هذا المبدأ في القضايا المستحدثة. فإذا ما افترضنا أنه لم يصلنا حكم شرعي من مجموع الأحاديث الواردة، وقد توصل العقل إلى حكمة معينة ففي هذه الحالة، يمكن أن يكون قبول صحة العقل وقاعدة الارتباط بين العقل والشريعة مرجعاً صحيحاً للنتائج العقلانية (سليمى، 1391، ص. 12).

لقد حظي هذا الموقف من العقل باهتمام كبير في سيرة آية الله السيد السيستاني وقد أظهر نوعاً خاصاً من تطبيق العقلانية من قبله. يمكن دراسة هذه المسألة على مستويين:

العقلانية على صعيد السياسة الداخلية

وَفقاً لرؤية آية الله السيستاني في مجال السياسة الداخلية فإن المجتمع العراقي مجتمع متدين ومعظم العراقيين مسلمون وعليه فإن قوانين البلاد لا يمكن أنْ تكون ضد معتقدات الأغلبية (حاجي يوسفي وعارف نژاد، 1390، ص. 51). إن معرفة الإمكانيات المتوفرة وطبيعة الظروف السائدة في العراق هي الأخرى مستمدة من العقلانية والواقعية التي يتمتع بها السيد السيستاني، مما دفعه إلى التأكيد على إنشاء حكومة قوية هي في حد ذاتها عامل من عوامل الأمن والرفاهية العامة للعراقيين (حاجي يوسفي وعارف نژاد، 1390، ص. 56- 55).

تُعدُّ الحكومة القوية حاجة مهمة لأي مجتمع في إدارة شؤون البلاد وحمايته من الفوضى وأعمال العنف، وهي المؤسسة الوحيدة التي لها الحق الحصري في امتلاك السلاح لتنفيذ الأحكام الجنائية. تظهر فتوى آية الله السيد السيستاني عدم شرعية أعمال العنف للميليشيات الخارجة عن الحكم.

العقلانية في السياسة الخارجية

الأساس من وجهة نظر آية الله السيد السيستاني هو أن المعرفة والتحليل والإدارة الفعالة للظواهر الجديدة في العلاقات الدولية لا تتم إلا من خلال العقل وبمساعدة الخبرة والتحليل العقلاني. إن سيادة الحكم الديني والرؤية الشرعية لا تعني أبداً نبذ الإنجازات العلمية للإنسان والجهود العلمية نحو الفهم العقلاني والواقعي للظواهر الدولية؛ لكن على العكس تماماً فإن أهم التعاليم الدينية تؤكد استخدام العقل والخبرة لفهم الظواهر السياسية على المستوى الدولي.

بالطبع هناك اختلافات خطيرة بين أصحاب فكرة الواقعية الإسلامية والواقعية الكلاسيكية

في مجال الأحكام المبنية على الأسس القيمية، ولكن العقل هو أهم أداة للإدراك، إذ يمكنه أن يخطو خطوة في هذا الاتجاه بمساعدة الخبرة (سليمى، 1391، ص. 61).

شروط ومتطلبات الزمان والمكان

من النقاط المهمة في سيرة آية الله السيد السيستاني محاولته الجمع بين المبدأين، الأمر الذي يتجلى في اهتمامه بدور شروط ومتطلبات الزمان والمكان في عملية الإدارة السياسية للتطورات في العراق كالتالي:

أولاً. مرجعية المبادئ والقيم الدينية: في هذا الصدد فإن سماحة السيد السيستاني يحاول عملياً، تطبيق ما أكده الإمام علي (ع): «إن الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله يا حارث، إن الحق أحسن الحديث، والصادع به مجاهد» (مجلسى، بى تا، ج 65، ص. 120)

ثانيا: الانتباه إلى الظروف: لا يمكن تطبيق القواعد والقيم الدينية في فراغ، وهذا يتطلب منا الانتباه إلى نسيج وموقعية العراق. وهذا يعني أن تحقيق الأهداف الوطنية وضمن الأطر والقواعد الدينية بحاجة إلى معرفة ودراسة الظروف السائدة. على سبيل المثال فإن السيد السيستاني وبعد زوال حكم البعث يؤكد باستمرار على ضرورة المشاركة في الانتخابات بهدف الضغط على أمريكا، وقد تابع عملية إدارة الظروف وتحقيق القيم بكل جدية (نک. غرایاق زندي، 1389).

توفير السلام والأمن على أساس «المشاركة الإجتماعية»

يلعب الناس والفئات الاجتماعية دوراً مهماً في تعزيز الأمن والسلام، الدور الذي يتم تنفيذه في المجتمع وَفق رؤية السيد السيستاني بالصيغ التالية:

إرادة الشعب وطبيعة الحكومة في فكر آية الله السيد السيستاني

من وجهة نظر آية الله السيد السيستاني، يعتمد نوع الحكومة السائدة في البلاد على أساس إرادة الشعب. يُعدُّ عامل الناس والأغلبية السكانية عاملاً مهماً جداً في رأي آية الله السيد السيستاني وهذه الأغلبية تشمل جميع الأعراق والمواطنين العراقيين والمعيار هو عدد الاصوات التي تختار نوعاً محدداً من أنواع الحكومة[11] .

11.http://www. sistani. org index. php?p=914883&id=707/

الخيارات السياسية لدى الشعب و النشاطات المدنية

إن المجتمع المدني الذي يراه آية الله السيد السيستاني هو الذي يوفر مشاركة فعالة وبناءة للشعب في التطورات الاجتماعية والسياسية فيه. لا يكون المجتمع متحرراً من نفوذ الحكومة ومؤسساتها فحسب، بل إن الشخصيات الدينية لا تريد أن تملي آراءها. (حاجي يوسفي وعارف نجاد، 1390، ص. 9). إنَّ نظام الانتخابات الذي يعتمد عليه رأي آية الله السيد السيستاني، يكون قوياً ومستقراً بما يكفي، ليكون قادراً على استقبال آراء الناس وتحليلها وتوفير الأسس اللازمة لتحكيمها. نطاق هذه الإرادة هو تحديد مسار شؤون البلاد، بما في ذلك تشكيل الحكومة العراقية والقوانين السائدة في البلد (حاجي يوسفي وعارف نجاد، 1390، ص. 50). لقد ركز آية الله السيد السيستاني بشكل كبير على قضية «السلطة ونموذج إدارتها، وهو يقدر ويحترم من اختاره الناس وقد أعطى له صوته».

نظام الحكم المبني على المشاركة

تُعدُّ مسألة نظام الحكم المبني على المشاركة الشعبية من أهم القضايا التي أثيرت بعد التطورات الداخلية في العراق. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى فشل النماذج المنغلقة والسلطوية التي عاشها المجتمع العراقي في عهد صدام حسين. تم اقتراح فكرة «الحكم التشاركي» والموافقة عليها. وفي هذا النموذج، لا يوجد أثر للتسلسل الهرمي الذي يأتي من الأعلى إلى الأسفل، وبدلاً من ذلك نرى مبادرة نحو عمليات جماعية في مختلف الساحات الاجتماعية، تؤكد مبدأ الشفافية أو قاعدة المساءلة. (Abdellatif, 2003A). على سبيل المثال، في وقت كانت فيه قوات الاحتلال ومن يتبعهم في الداخل يسعون بطريقة ما إلى تعطيل إجراء انتخابات نزيهة وشفافة لتشكيل حكومة مستقلة ومحلية؛ قام سماحة السيد السيستاني بإدارة الشعب بكل حنكة وتدبير، حيث شدد سماحته على أهمية الانتخابات وضرورة المشاركة الشعبية الواسعة فيها. ولهذا السبب فقد اعترفت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية صراحة بأن: آية الله السيستاني هو أقوى شخصية سياسية في العراق الذي تشكل الطائفة الشيعية الأغلبية فيه، وهو ما يشير بشكل كامل إلى دور سماحته المهم في التطورات السياسية في العراق[12]. يظهر تحليل ودراسة التجارب اللاحقة للمجتمع العراقي أن آية الله السيستاني استخدم هذا التأثير وموقعه من أجل تحقيق قاعدة المشاركة الجماعية، وبهذه الطريقة تمكن من تحييد مخططات الأعداء وتوفير الأرضية لإقامة النظام والأمن في العراق.

12.www.washingtonpost.com/archive/2004/04/19/

النتيجة

شهد المجتمع العراقي تحولات وتغييرات عديدة على إثر سقوط نظام صدام. في هذا السياق كان دور مرجعية آية الله السيد السيستاني دوراً لا يمكن التغاضي عنه. لذلك فقد ركزت هذه الدراسة على دور سماحته في مجموع التغييرات والتحولات الداخلية وسياسةالعراق بعد عام ٢٠٠٣.

تشير نظرة آية الله السيستاني الواقعية إلى التطورات السياسية والاجتماعية في العراق إلى التأثير الكبير لطابعه الأخلاقي على هيكلية المجتمع والجماعات السياسية الناشطة فيه. شخصية استطاعت أن تلقي بظلالها على عوامل سياسية أخرى ونجحت في الحفاظ على الوحدة الوطنية وتلاحم أبناء العراق واجتياز البلاد أزمة ما بعد سقوط صدام حسين من خلال التأكيد على مبادئ مثل العقلانية، وتأمين مصالح البلاد، تصحيح علاقة الشعب بالحكومة والاهتمام بشروط ومتطلبات الزمان والمكان؛ وبذلك فقد تجلت قدرات الفقه السياسي الشيعي في الظروف الجديدة للمجتمع العراقي، وبهذه الطريقة يتم القضاء على الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية لصالح الشعب العراقي.

هوية البحث

المؤلفون:

نيلوفر طهراني زاده - طالبة دكتوراه في العلاقات الدولية جامعة آزاد الإسلامية.

حميد أحمدي - تدريسي في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طهران.

مهدي ذاكريان أميري - تدريسي في جامعة آزاد الإسلامية.

عنوان البحث: آية الله السيد علي السيستاني، الواقعية الإسلامية، السلام والأمن في العراق

تأريخ النشر: تموز 2022

رابط الدراسة:

https://pkn.journals.isu.ac.ir/article_76012.html

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويحرص أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org